



مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان

## كراسة شروط

وثيقة مرجعية لتنفيذ دراسة متخصصة حول مدى إعمال الحق في تكوين الجمعيات في قطاع غزة وفقا للمعايير الدولية والوطنية

**2019**

هذا المشروع بدعم من



الاتحاد الأوروبي

## تمهيد:

مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان بالشراكة مع شبكة المنظمات الأهلية تنفذ بتمويل من الاتحاد الأوروبي مشروعاً بعنوان " المساهمة في احترام وحماية وتعزيز الحق في حرية تشكيل الجمعيات في قطاع غزة "، حيث يسعى المشروع لتحقيق جملة من الأهداف المحددة من بينها تعزيز نشر المعلومات وزيادة الوعي العام بالحق في حرية تكوين الجمعيات، بالإضافة إلى تعزيز المناصرة بشأن الحق في حرية تكوين الجمعيات و تشكيل الرأي العام والتأثير على صانعي القرار ، في إطار الجهود المبذولة لإحداث تغيير، وأيضاً تفعيل وتوسيع شبكة من مجموعة مؤسسات محلية ووطنية لحماية الحق في حرية تكوين الجمعيات، والعمل على صيانة وحماية هذا الحق من خلال إنفاذ القانون المحلي ورصد ومتابعة الانتهاكات التي تتعلق بهذا الحق.

في إطار تنفيذ هذا المشروع تعتزم مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان إعداد وإصدار دراسة متخصصة حول مدى أعمال الحق في تكوين الجمعيات في قطاع غزة وفقاً للمعايير الدولية والوطنية.

## أولاً: مؤسسة الضمير:-

مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، مؤسسة أهلية فلسطينية غير حكومية متخصصة بالدفاع عن حقوق الإنسان. تأسست عام 1993 من خلال جهد مجموعة من الحقوقيين والمهتمين بقضايا الأسرى والمعتقلين وحقوق الإنسان في فلسطين، وتعمل المؤسسة على تقديم خدماتها للمجتمع الفلسطيني من خلال الدفاع عن قضايا حقوق الإنسان.

تعمل مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان على تعزيز مبادئ وقيم وممارسات حقوق الإنسان والحكم الرشيد في المجتمع الفلسطيني عامة والفئات الأكثر هشاشة خاصة، إضافة لتعزيز قيم العدالة والمساءلة والمساواة من منظور النوع الاجتماعي. وتقود المؤسسة خدمات المساعدة والدعم القانوني للأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال وفق النهج المبني على حقوق الإنسان. وذلك من خلال مجموعة من التدخلات الاستراتيجية ضمن برامجها القائمة على تعزيز سيادة القانون، والضغط باتجاه تغيير السياسات وتحسين واقع حقوق الإنسان، من خلال نشر الوعي وبناء القدرات للمختصين والمهتمين والمواطنين.

## ثانياً: نبذة عن المشروع:

يهدف هذا المشروع إلى تمكين منظمات المجتمع المدني خاصة المؤسسات القاعدية منها للعمل على احترام وحماية وتعزيز الحق في تشكيل الجمعيات في قطاع غزة.

من خلال سعيه لتحقيق جملة من الأهداف المحددة المتمثلة في :

1- تعزيز قدرة منظمات حقوق الإنسان وشركائهم في قطاع غزة على الربط بين أصحاب الحقوق والقائمين بالواجبات للمساهمة في تعزيز الحق في حرية تشكيل الجمعيات.

2- تعزيز المساءلة لممثلي الحكومة ذوي العلاقة (القائمين بالواجبات محليا ووطنيا) ودفعها لتقوم باتخاذ الإجراءات لدعم آليات وسياسات لتعزيز احترام وحماية وتعزيز الحق في تشكيل الجمعيات في قطاع غزة.

### ثالثاً: التزامات الجهة المنفذة:-

على الجهة المقدمة للعرض الالتزام بالاتي:

- 1- أن يتم الاتفاق مع مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان على العنوان الدقيق للدراسة، ومنهجها.
- 2- أن تقوم الجهة التي ستنفذ الدراسة بتقديم خطة (عرض فني) تتضمن: (عنوان الدراسة، أهمية الدراسة، منهجية الدراسة، أدوات الدراسة، الإطار النظري والإطار الزمني لتنفيذ الدراسة)
- 3- أن تقوم الجهة التي ستنفذ الدراسة بتقديم خطة (عرض مالي) يوضح البنود المالية كافةً بعملة اليورو ولا تقبل أي عملة أخرى.
- 4- يتوجب توضيح اسم الباحث/ة الرئيس الذي سيقوم بإعداد الدراسة، وتزويد المؤسسة بالسيرة الذاتية الخاصة به بالإضافة إلى السير الذاتية الخاصة بفريق العمل.
- 5- يجب أن تقدم الدراسة باللغة العربية، مرفق معها ملخصاً مختصراً عن مضمونها وتقسيماتها ونتائجها باللغتين العربية والإنجليزية.
- 6- يجب أن تكون الدراسة المقدمة جديدة، ولم تنشر من قبل بأي صورة كانت ورقية أو الكترونية، ويجب ألا تكون مقدّمة للنشر لأي جهة أخرى.
- 7- في حال نشر الدراسة يجب عدم نشرها كلياً أو جزئياً في أيّ مكان آخر بالصيغة واللغة نفسها، أو أي لغة تحت طائلة المسؤولية القانونية.
- 8- تتحمل الجهة المنفذة المسؤولية القانونية والأخلاقية عن صحة ودقة المعلومات الواردة في الدراسة ، وسوف يذكر ذلك على غلاف الدراسة .
- 9- عند نشر الدراسة فإن حقوق الطبع والنشر الورقية والالكترونية، وكذلك حقوق التبادل والتوزيع والإهداء تنتقل تلقائياً وبشكل كامل إلى مؤسسة الضمير وجهات التمويل والدعم (الاتحاد الاوروبي).

10- يجب أن تقدم الجهة المنفذة مسودة أولى عن الدراسة بعد شهر واحد من تاريخ التعاقد معه، وتقدم النسخة النهائية المعالجة والمشفوعة بملاحظات مؤسسة الضمير ومدققة لغويا بعد أسبوعين إلى ثلاث من تاريخ وضع المؤسسة ملاحظاتها على المسودة الأولى للدراسة.

11- كل يوم تأخير عن موعد تسليم الدراسة سوف يخصم مقابله 05% من المبلغ المتفق عليه، ولن ينظر في أي سبب لتأخير باستثناء القوة القاهرة التي تحددها القواعد العامة.

12- يجب أن لا يقل حجم الدراسة عن 40 صفحة، وألا يزيد عن 70 صفحة.

13- ستنم كتابة اسم الجهة المنفذة والباحث/ة الرئيسي والباحثين/ات المساعدين، إن وجدوا، في الصفحة الأولى الداخلية من الدراسة، كما تتضمن صفحة الغلاف الداخلية للدراسة نبذة عن مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان وبرامجها ومشاريعها المختلفة.

14- تلزم الجهة المنفذة بعرض النتائج الأولية للدراسة بورش عمل متخصصة وحلقة اذاعية متخصصة يجري التنسيق لها مع مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان .

15- تخضع الدراسة قبل النشر للتدقيق من قبل مؤسسة الضمير لتحديد صلاحيتها للنشر.

16- تكتب هوامش أو حواشي الدراسة حسب تسلسل ورودها في المتن مجمعة في نهاية كل دراسة.

17- تقدم الجهة المنفذة نسخة من الدراسة، مكتوبة بخط Simplified Arabic بخط 12 عادي على ورق مقاس A4 وتكون الهوامش بعرض 2.5 سم من جميع أطراف الصفحة.

#### رابعاً: مواصفات الباحث/ة الرئيس والجهة المنفذة: -

1- يجب أن تكون الجهة المنفذة للدراسة أو الباحث/ة الرئيس متخصصين بهذا المجال، وعلى الجهة المنفذة أن تكون مسجلة وفقاً للأصول القانونية، وأن ترفق صورة عن شهادة التسجيل.

2- أن يكون لدى الجهة المنفذة حساب بنكي في أحد البنوك الفلسطينية.

3- يجب أن تتوافر للجهة المقدمة للعرض خبرة سابقة لمدة لا تقل عن 3 سنوات، وأن تكون قامت بتنفيذ دراسات مماثلة.

4- أن يكون فريق العمل وخاصة الباحث/ة الرئيس من الخبراء الحقوقيين، ولديه المعرفة الكافية بالقوانين المحلية والدولية وواقع الجمعيات الخيرية في فلسطين .

5- أن ترفق الجهة المنفذة السيرة الذاتية الخاصة بكل عضو في فريق العمل وبشكل خاص الباحث/ة الرئيس المقترح لإجراء الدراسة.

### خامساً: طريقة تقديم العروض:

1- تقدم العروض باللغة العربية وتسلم لإدارة مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان والكائن مقرها بالطابق الأول عمارة طيبة 1 – شارع الرشيد – مقابل ميناء الصيادين وبرج هنادي، وذلك خلال ساعات العمل من 09 صباحاً حتى الساعة 02 ظهراً من الأحد إلى الخميس أسبوعياً.

**2- تحديد يوم الأحد الموافق 21 يوليو 2019 الساعة 01 ظهراً آخر موعد لاستلام العروض الفنية والمالية مختومة من الجهات المتقدمة.**

3- يجب ختم كل ورقة من محتويات العرض المالي والفني.

4- المظروف المختوم المغلق والمقدم يكتب عليه (مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان – عرض فني ومالي لتنفيذ دراسة بحثية متخصصة).

5- يجب أن يحتوي المظروف المقدم على أصل العرض الفني، وأصل العرض المالي، ونسخة من شهادة التسجيل الجهة المقدمة، شهادة بنكية برقم الحساب، ملف السيرة الذاتية للجهة المقدمة و أيضاً فريق العمل، نسخة الكترونية (CD) تشمل كافة الوثائق.

6- الأسعار بعملة اليورو وشاملة كافة الأعمال والخدمات، على أن تلتزم الجهة المنفذة بتقديم فاتورة معفاة ومختومة من قبل دائرة ضريبة القيمة المضافة عند الانتهاء.

### سادساً: تاريخ ومكان فض المظاريف:

1- يحدد يوم الاثنين الموافق 22 يوليو 2019 موعداً لفض المظاريف، وذلك عند الساعة 12:00 ظهراً بمقر المؤسسة لانعقاد جلسة فتح العروض الفنية والمالية وذلك بحضور اللجنة المشكلة من قبل مجلس الإدارة.

2- سوف يجري تبليغ كافة الجهات المتقدمة بنتائج العامة لأعمال اللجنة، على حد أقصى بعد 3 أيام عمل من تاريخ انعقاد اجتماعها المشار إليه أعلاه، ولا يحق لأي جهة الطعن أمام اللجنة أو أمام غيرها.

### سابعاً: قواعد عامة:

1- لا تستقبل أية عروض على الفاكس أو بالبريد الإلكتروني.

2- يتم تقديم السعر بعملة اليورو.

3- جميع عروض الفنية والمالية التي لا تستوفي الشروط المرجعية سيتم استثنائها من التقييم.

4- المؤسسة غير ملزمة بأقل الأسعار.

5- عند ترسية العروض يتم صياغة عقد قانوني ملزم للطرفين.

،،،،، انتهى،،،،،